دور العائدات الجبائية العادية في ظل الإصلاحات المعتمدة في تغطية عجز الميزانية العامة- دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة (2015-2018)

- كويان رابح ، طالب دكتورة، مخبر البحث في المالية العامة والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل (Kouyanerabah18@gmail.com)
- د. حيمران محمد، أستاذ محاضر"أ"، مخبر البحث في المالية العامة والأسواق المالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل. (m_himrane@univ-jijel.dz)

تاريخ الاستلام: 16/ 2021/09 تاريخ القبول: 30/ 2021/09 تاريخ النشر: 2021/10/15

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى القدرة على تغطية عجز ميزانية الدولة، اعتمادا على الإصلاحات الجبائية العادية المعتمدة خلال الفترة (2015-2018)، للرفع من قيمة المحصول الجبائي في ظل تراجع أسعار البترول نتيجة الأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر سنة 2014. وقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، نظرا لاستقرار مداخيلها وميولها نحو الثبات واستمرارية تدفقاتها على عكس الجباية البترولية التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة مرونة أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: (الجباية العادية، الجباية البترولية، الإصلاحات الجبائية، العجز)

تصنيف JEL: H2، E62

Abstract:

This study aims to determine the extent of the ability to cover the state budget deficit, based on the ordinary tax reforms adopted during the period between (2015-2018), to raise the value of the tax revenue in light of the decline of oil prices as a result of the oil crisis in Algeria in 2014. Through the study it became clear to us the need to replace oil taxation by ordinary taxation, due to the stability of its revenues and its tendency towards stability and continuity of flows in contrast to oil taxation which is characterized by an instability related to the flexibility of oil prices.

Keywords: *(Ordinary taxation, Pitrolium taxation, tax reforms, deficit)*

Jel Classification : *E62,H2.*

*كويان رابح (kouyanerabah18@gmail.com).

مقدمة:

لقد كان للأزمة البترولية الأخيرة لسنة 2014 أثارا ايجابية بالنسبة للدول المستوردة للمحروقات، في حين عانت الدول المصدرة أثارا سلبية من بينها الجزائر التي تعتمد مداخيل قطاع المحروقات كمصدر أساسي لتمويل نفقاتها، وقد تجلت أهم مظاهر هذه الآثار السلبية في تفاقم عجز ميزانية الدولة الجزائرية، هذا ما أسفر عن ضرورة البحث عن مصادر دخل أخرى.

وقد كانت الجباية العادية حل من الحلول البديلة من خلال العمل على رفع حصيلتها عن طريق إجراء اصلاحات جبائية تضمنتها قوانين المالية العادية والتكميلية للسنوات 2015، 2016، 2017 و2018 والرامية لتحسين المردود الجبائي بهدف تخفيف حدة العجز والخروج من التبعية للجباية البترولية لان الميزانية العامة تعبر عن السياسة التمويلية للتنمية الشاملة للبلاد[1]. وهذه النفقات تمثل المخطط السنوي الذي يتم إعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، وتوزع تلك النفقات على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات[2].

وهذا ما تناولناه من خلال بحثنا الذي يعالج موضوع الاصلاحات الجبائية ودورها في مواجهة عجز ميزانية الدولة في ظل تراجع اسعار البترول خلال الفترة 2015-2018، وعليه تم صياغة الإشكالية على النحو التالي: ***هل ساهمت الإصلاحات الجبائية العادية المعتمدة في ظل تراجع أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 في تغطية عجز ميزانية الدولة؟***

قصد الإجابة عن الاشكالية سنستعين ببعض الفرضيات :

- الإصلاحات الجبائية العادية المعتمدة خلال السنوات 2015، 2016، 2017 و 2018 انعشت قيمة المحصول الجبائي العادي.
- بإمكان مصادر التمويل الجبائي العادي في ظل الإصلاحات الجبائية العادية المعتمدة خلال السنوات 2015، 2016، 2017 و 2018 من تعويض قيمة انخفاض حصيلة الجباية البترولية.
- يمكن إعادة الاستقرار لميزانية الدولة بالاعتماد على العائدات الجبائية العادية.

من خلال هذا العمل سنقوم بدراسة تطور المداخيل الجبائية العادية ثم تليها تطور المداخيل الجبائية البترولية، وأخيرا نقوم بدراسة مدى إسهام الإيرادات الجبائية العادية في ظل الإصلاحات الجبائية في تغطية عجز ميزانية الدولة. وذلك باستخدام المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل نتائج كل سنة و ذلك بمقارنة المداخيل الجبائية العادية في ظل الإصلاحات و إمكانية تغطية العجز الناتج في ميزانية الدولة مستخدمين الأدوات الإحصائية عند تحليل البيانات.

أولا: تطور المداخيل الجبائية العادية خلال الفترة (2012 – 2018)

الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي المرخص بها[3]، وهي بمثابة أداة بيد الحكومة لتحقيق أهدافها الحالية و المستقبلية[4] وكون ان المداخيل الجبائية العادية هي جزء لا يتجزأ من الإيرادات العمومية سنحاول في هذا الجزء دراسة تطور المداخيل الجبائية العادية خلال الفترة (2012– 2018) وتفسير نتائج ذلك.

الجدول رقم (1): تطور حصيلة المداخيل الجبائية العادية بالنسبة لإجمالي الإيرادات خلال الفترة (2012 – 2018) (مليار دينار جزائري).

السنوات	المجموع العام للإيرادات	إجمالي مداخيل إيرادات الجباية العادية	نسبة مداخيل الجباية العادية إلى إجمالي الايرادات العامة
2012	6 411.3	1 984.3	%30.95
2013	5 940.9	2 018.5	%33.97
2014	5719	2 078.7	%36.35
2015	5 103.1	2 354.7	%46.14
2016	5 042.2	2 422.9	%48.04
2017	6 182.8	2 663.1	%43.07
2018	6 751.7	2 648.5	%39.22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات من 2012 الى 2018.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) أن الحصيلة الجبائية العادية في ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة بين (2012 – 2017)، في حين شهدت انخفاضا سنة 2018 مقارنة بمداخيلها خلال سنة 2017، حيث ارتفعت حصيلتها سنة 2013 إلى 2 018.5 مليار دج إي بمقدار ارتفاع قدر بـ 34.2 مليار دج مقارنة مع حصيلتها الإجمالية لسنة 2012 المقدرة بـ 1 984.3 مليار دج أي بمعدل نمو 1.7 %.

وفي سنة 2014، قدرت حصيلتها بـ 2 078.7 مليار دج أي بمقدار ارتفاع قدره 60.2 مليار دج مقارنة مع مداخيلها سنة 2013 أي بمقدار نمو 2.9%.

أما خلال سنة 2015 فقد قدر ارتفاعها بـ 276 مليار دج نتيجة ارتفاع حصيلتها المقدرة بـ 2354.7 مليار دج مقارنة بحصيلتها سنة 2014 أي بمقدار نمو 11.72%.

وفي سنة 2016، قدرت حصيلتها بـ 2422.9 مليار دج، أي بمقدار ارتفاع قدره 60.2 مليار دج مقارنة مع مداخيلها سنة 2015 أي بمقدار نمو 2.8%.

أما خلال 2017، فقد قدرت مداخيل الجباية العادية بـ 2663.17 مليار دج، أي بمقدار ارتفاع قدره 240.2 مليار دج مقارنة بمداخيلها خلال سنة 2016، أي بمقدار نمو قدر بـ 9.02%.

وفي سنة 2018، شهدت مداخيل الجباية العادية تراجعا طفيفا في مداخيلها، حيث قدرت بـ 2648.5 مليار دج أي بمقدار انخفاض قدره 14.6 مليار دج مقارنة مع مداخيلها خلال سنة 2017.

ويعود سبب الارتفاع في المداخيل الجبائية العادية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 إلى تحسن مداخيل المصادر الجبائية العادية المختلفة.

الشكل رقم (01): منحنى بياني يوضح تطور المداخيل الجبائية العادية خلال الفترة (2012-2018)

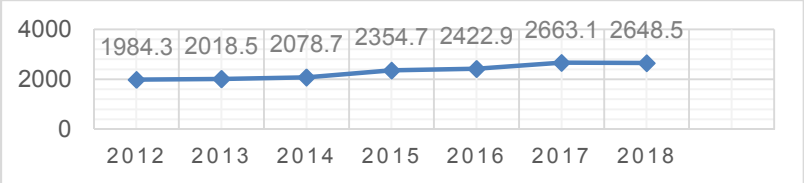

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01).

ثانيا: تطور المداخيل الجبائية البترولية خلال الفترة (2012 – 2018)

سنحاول من خلال هذا الجزء دراسة تطور المداخيل الجبائية البترولية، ومعرفة نسبة مساهمتها بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة لميزانية الدولة وتفسير نتائج ذلك.

الجدول رقم (02): تطور حصيلة المداخيل الجبائية البترولية بالنسبة لإجمالي الإيرادات خلال الفترة (2012 – 2018) (مليار دينار جزائري).

السنوات	المجموع العام للإيرادات	إجمالي مداخيل الإيرادات البترولية	نسبة مداخيل الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة
2012	6 411.3	4 184	% 65.25
2013	5 940.9	3 678.1	% 61.91
2014	5 719	3 388.3	% 59.25
2015	5 103.1	2 373.5	% 46.51
2016	5 042.2	1781.6	% 35.33
2017	6182.8	2372.5	%38.37
2018	6751.4	2887.1	%42.76

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات من 2012 إلى 2018.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) أن الحصيلة الجبائية البترولية في انخفاض مستمر خلال الفترة الممتدة من (2012-2016)، حيث انخفضت حصيلتها سنة 2013 إلى 3678.2 مليار دج أي بمقدار انخفاض قدره 505.9 مليار دج مقارنة مع حصيلتها الإجمالية لسنة 2012 المقدرة بـ 184 4

مليار دج، وفي سنة 2014 قدرت حصيلتها بـ 3388.3 مليار دج أي بمقدار انخفاض قدره 289.8 مليار دج مقارنة مع مداخيلها لسنة 2013، أما خلال سنة 2015 فقد عرفت مداخيل الجباية البترولية انخفاضا حادّا قدّر بـ 1014.8 مليار دج حيث تراجعت حصيلتها لتبلغ 373.5 2 مليار دج مقارنة مع حصيلتها لسنة 2014، وقد استمر الانخفاض في المداخيل الجبائية البترولية حتى سنة 2016، حيث بلغت حصيلتها خلال هذه السنة 781.6 1 مليار دج أي بمقدار انخفاض قدره 591.9 مليار دج مقارنة مع مداخيلها لسنة 2015.

أما خلال السنتين 2017، 2018 فقد ارتفعت المداخيل الجبائية البترولية، حيث قدرت سنة 2017 بـ 2372.5 مليار دج أي بمقدار ارتفاع قدره 590.9 مليار دج مقارنة مع مداخيلها لسنة 2016، أما خلال سنة 2018 فقد ارتفعت مداخيلها بمقدار 514.6 مليار دج مقارنة مع مداخيلها لسنة 2017.

الشكل رقم (02): منحنى بياني يوضح تطور المداخيل الجبائية البترولية خلال الفترة (2012 – 2018)

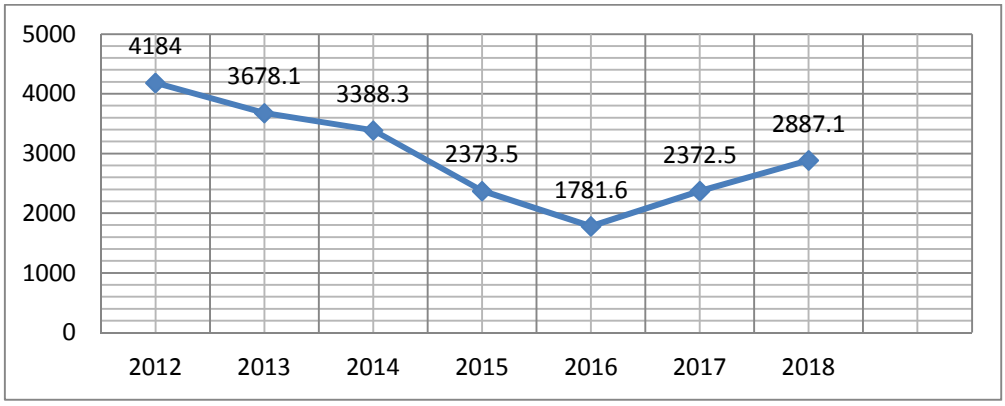

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02).

ويرجع السبب الرئيسي لانخفاض العائدات الجبائية البترولية إلى الانخفاض المستمر لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من (2014–2016)، فقد قدر متوسط سعره سنة 2014 بـ 100.2 دولار للبرميل لينخفض سنة 2015 إلى53.1 دولار للبرميل أي بمقدار انخفاض قدره 47.1 دولار للبرميل، أما سنة 2016 فقد قدّر بـ 45 دولار للبرميل أي بمقدار انخفاض قدره 8.1 دولار للبرميل.

ويعود سبب تراجع أسعار البترول خلال الفترة (2014–2016) إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب عدم احترام دول الأوبيك لخصمها في السوق نتيجة زيادة إنتاجها من النفط مقارنة مع كمية الطلب عليه من جهة، وارتفاع نسبة المخزون الخاص من البترول للولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة مستوردة له من جهة أخرى.

وقد نتج عن انخفاض أسعار البترول تراجع حصيلة الإيرادات الجبائية البترولية بالنسبة لإجمالي مداخيل الميزانية العامة للدولة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (03).

الشكل رقم(03): تطور المداخيل الجبائية البترولية بالنسبة لإجمالي مداخيل إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2012-2018).

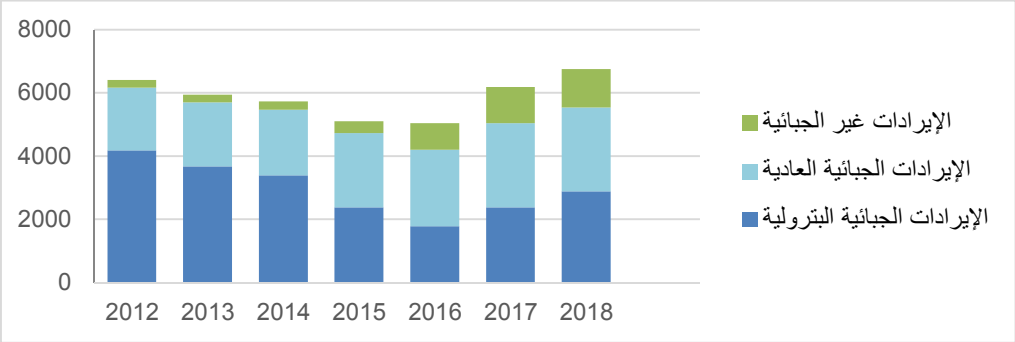

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات من 2012 إلى 2018.

اعتمادا على الجدولين السابقين (1) و (2) يمكن تلخيص وضعية حصيلة كل من المداخيل الجبائية البترولية والعادية خلال الفترة (2014-2018)، أي خلال فترة الأزمة النفطية لسنة 2014 ومختلف الإصلاحات الجبائية العادية التي أقرتها الدولة.

الجدول رقم (3): مقارنة لتطور حصيلة المداخيل الجبائية العادية والمداخيل الجبائية البترولية خلال الفترة (2014-2018).

البيان / السنوات	المداخيل الجبائية البترولية		المداخيل الجبائية العادية	
2014	3388.3	انخفاض قدره 1014.8 مليار دج	2078.7	ارتفاع قدره 276 مليار دج
2015	2373.5		2354.7	
2015	2373.5	انخفاض قدره 591.9 مليار دج	2354.7	ارتفاع قدره 68.2 مليار دج
2016	1781.6		2422.9	
2016	1781.6	ارتفاع قدره 590.9 مليار دج	2422.9	ارتفاع قدره 240.2 مليار دج
2017	2372.5		2663.1	
2017	2372.5	ارتفاع قدره 514.6 مليار دج	2663.1	انخفاض قدره 14.6 مليار دج
2018	2887.1		2648.5	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات من 2014 إلى 2018.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن حصيلة المداخيل الجبائية البترولية انخفضت خلال سنة 2015 بقيمة 1014.8 مليار دج مقارنة بحصيلتها خلال سنة 2014، في حين ارتفعت حصيلة المداخيل الجبائية العادية خلال نفس السنة بقيمة 276 مليار دج مقارنة بحصيلتها سنة 2014. وبهذا فإن قيمة الزيادة في المداخيل الجبائية العادية لم ترتفع إلى المستوى الذي يسمح بتغطية الانخفاض في قيمة المداخيل الجبائية البترولية.

والملاحظة نفسها خلال سنة 2016 حين انخفضت المداخيل الجبائية البترولية بقيمة 591.5 مليار دج مقارنة بمداخيلها خلال سنة 2015، في حين شهدت المداخيل الجبائية العادية ارتفاعا قدره 68.2 مليار دج، إلا أن هذه الزيادة لم ترتفع إلى المستوى الذي يسمح بتغطية الانخفاض الذي شهدته المداخيل الجبائية البترولية خلال هذه السنة كذلك.

أما خلال سنة 2017، فقد انتعشت المداخيل الجبائية البترولية، إذ شهدت ارتفاعا بقيمة 590.9 مليار دج، والشيء نفسه بالنسبة للمداخيل الجبائية العادية، إذ ارتفعت حصيلتها هي الأخرى بقيمة 240.2 مليار دج، إلا أن هذه الزيادة في مداخيل كل من الجباية البترولية والعادية لم تكن بالكافية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقا.

وفي سنة 2018، سجلت المداخيل الجبائية البترولية ارتفاعا في مداخيلها للسنة الثانية على التوالي بقيمة 514.6 مليار دج، في مقابل ذلك انخفضت المداخيل الجبائية العادية بقيمة 14.6 مليار دج، وهذا مقارنة مع معطيات السنة الماضية، إلا أن هذه الزيادة في المداخيل الجبائية البترولية لم تكن بالكافية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة خلال هذه السنة كذلك، وهذا ما سنبرزه في الجزء الموالي من دراستنا.

ثالثا: دراسة تطور عجز ميزانية الدولة و مدى إسهام المداخيل الجبائية العادية لمواجهته خلال الفترة (2015-2018)

تعرف النفقات العامة على أنها:" مبالغ نقدية يقوم بدفعها شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة"[7]. سنحاول في هذا الجزء تحديد النفقات الكلية الإجمالية للدولة وتحديد الإيرادات المتاحة لسد هذه النفقات ، ومن تم تحديد العجز الناتج ثم دراسة إمكانية مواجهة هذا العجز اعتمادا على مداخيل الجباية العادية في ظل الإصلاحات المعتمدة خلال الفترة (2015-2018).

الجدول رقم (04): نفقات وإيرادات الجزائر خلال الفترة (2012 إلى 2018) (مليار دينار جزائري).

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع النفقات	7169.9	6092.1	6980.2	7656.3	7383.6	7389.3	7726.3
الإيرادات غير الجبائية	242.9	244.3	251.9	374.9	838.2	1147.2	1215.7
الإيرادات الجبائية البترولية	4184	3678.1	3388.3	2373.5	1781.6	2372.5	2887.1
الإيرادات الجبائية العادية	1984.3	2018.5	2078.7	2354.7	2422.9	2663.1	2648.5
العجز الناتج	758.7	151.2	1261.3	2553.2	2340.4	1206.5	975

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات من 2012 الى 2018.

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) نلاحظ أن الميزانية العامة للدولة في عجز خلال الفترة (2012- 2018)، حيث قدر سنة 2012 بـ 758.7 مليار دج، وفي سنة 2013 سجل انخفاضا قدره 607.5 مليار دج مقارنة بعجز سنة 2012 .

ويعود سبب انخفاض قيمة العجز إلى تراجع قيمة نفقات الجزائر خلال سنة 2013 بمقدار 077.8 1 مليار دج من جهة وارتفاع عائداتها من مداخيل الجباية العادية بقيمة 34.2 مليار دج من جهة أخرى.

أما خلال سنة 2014 فقد تفاقم عجز ميزانية الدولة مسجلا 261.3 1 مليار دج مقارنة مع سنة 2013 أي بمقدار ارتفاع قدره 110.1 1 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك لارتفاع نفقات الدولة بمقدار 888.1 مليار دج مقارنة مع مقدارها خلال سنة 2013 من جهة وانخفاض عائدات الجباية البترولية من جهة أخرى بمقدار 289.8 مليار دج بسبب التراجع الطفيف في أسعار البترول، حيث قدر متوسط سعره خلال سنة 2014 بـ 100.2 دولار للبرميل مقارنة مع متوسط سعره خلال سنة 2013 المقدر بـ 108.65 دولار للبرميل.

الشكل رقم (04): منحنى بياني يوضح تطور عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2012 –2018).

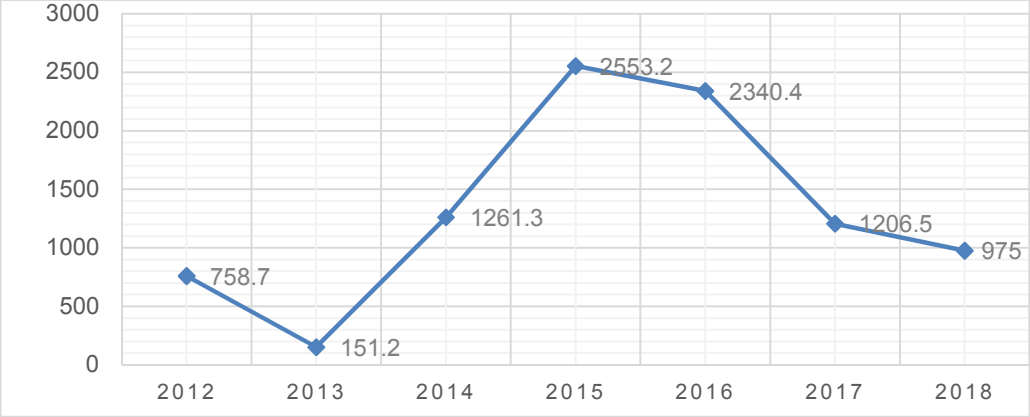

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

وخلال سنة 2015 بلغ عجز ميزانية الدولة أقصى مستوياته خلال الفترة (2012–2018) حيث ارتفع إلى ما يفوق ضعف حجمه مقارنة مع عجز السنة 2014 مسجلا مقدار 553.2 2 مليار دج أي بمقدار ارتفاع قدر بـ 291.9 1 مليار دج، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار الارتفاع في نفقات الدولة التي قدرت بـ 7656.3 مليار دج مقارنة مع نفقات سنة 2014 أي بمقدار ارتفاع قدر بـ 676.1 مليار دج من جهة، واستمرار الانخفاض في عائدات الجباية البترولية من جهة أخرى حيث سجلت انخفاضا قدر بـ 014.8 1 مليار دج نتيجة استمرار الانهيار في أسعار البترول حيث قدر متوسط سعره خلال سنة 2015 بـ 53.1 دولار للبرميل مقارنة مع متوسط سعره خلال سنة 2014 المقدر بـ 100.2 دولار للبرميل.

أما خلال السنوات (2016، 2017 و 2018) فقد سجل العجز انخفاضا في حجمه، حيث انخفض بـ 212.3 مليار دج سنة 2016 بالرغم من استمرار الانخفاض في عائدات الجباية البترولية خلال هذه السنة بمقدار 591.9 مليار دج نتيجة تواصل الانهيار في أسعار البترول حيث قدر متوسط سعره خلال هذه السنة بـ 45 دولار للبرميل، ويعود سبب الانخفاض في هذا العجز إلى تراجع نفقات الدولة بـ 272.7 مليار دج وارتفاع قيمة الإيرادات الأخرى غير الجبائية بقيمة قدرت بـ 463.3 مليار دج بالإضافة إلى ارتفاع مداخيل الجباية العادية بقيمة 68.2 مليار دج، و خلال سنة 2017 انخفض هذا العجز بقيمة 1134.4 مليار دج مقارنة مع مقداره خلال سنة 2016 المقدر بقيمة 340.9 2 مليار دج، و يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة الإيرادات غير الجبائية بمقدار 309 مليار دج، التحسن في عائدات الجباية البترولية التي سجلت ارتفاعا قدر بـ 590.9 مليار دج نتيجة التحسن في أسعار البترول حيث قدر متوسط سعره خلال سنة

2017 بـ 54 دولار للبرميل بالإضافة إلى ارتفاع قيمة العائدات الجبائية العادية المقدرة بـ 2663.1 مليار دج أي بمقدار ارتفاع قدره 240.2 مليار دج. أما خلال 2018 فقد قدرت قيمة العجز بـ 975 مليار دج أي بانخفاض قدره 231.5 مليار دج، والسبب في ذلك هو استمرار ارتفاع قيمة كل من الإيرادات غير الجبائية بقيمة 68.5 مليار دج من جهة وارتفاع قيمة الإيرادات الجبائية البترولية بقيمة 514.6 مليار دج من جهة أخرى، وهذا مقارنة بمداخيل سنة 2017.

وفيما يلي دراسة لمدى مساهمة المداخيل الجبائية العادية في مواجهة عجز ميزانية الدولة في ظل الإصلاحات الجبائية المعتمدة خلال الفترة (2015– 2018) ونستعين بمعطيات الميزانية العامة خلال سنة 2014 من أجل تسهيل عملية المقارنة، وذلك اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03) خلال سنة 2014:

- مجموع النفقات: 6 980.2 مليار دج.
- الإرادات الجبائية البترولية: 3 388.3 مليار دج.
- الإرادات الجبائية العادية: 2 078.7 مليار دج.
- الإيرادات غير الجبائية: 251.9 مليار دج.

الشكل رقم (05): دائرة نسبية توضح نسبة تمويل النفقات العامة لميزانية الدولة اعتمادا على الإيرادات المتاحة لسنة 2014.

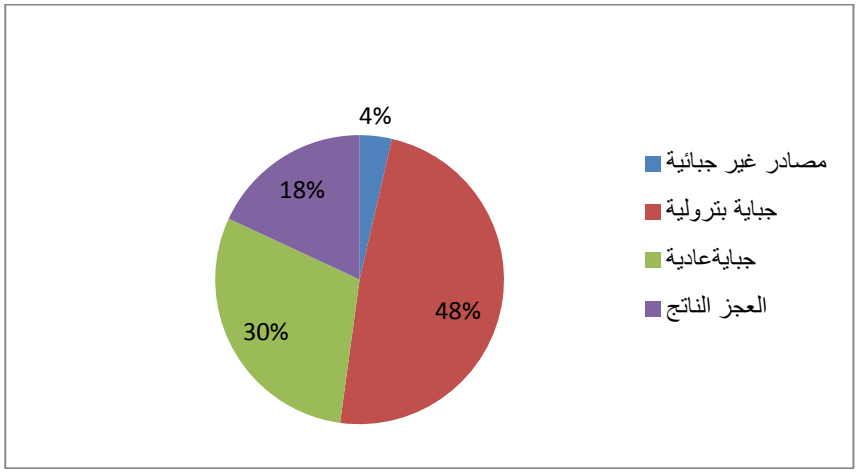

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3).

✓ نسبة تمويل المصادر الجبائية العادية: $\%30 = 100 \times \frac{2078.7}{6980.2}$

✓ نسبة تمويل المصادر الجبائية البترولية: $\%48 = 100 \times \frac{3388.3}{6980.2}$

✓ نسبة تمويل المصادر غير الجبائية: $\%04 = 100 \times \frac{251.9}{6980.2}$

✓ أما النسبة المتبقية المتمثلة في 18% فتمثل نسبة عجز الميزانية العامة المقدر بـ 1261.3 مليار دج.

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن الجباية البترولية تحتل المرتبة الأولى في تمويل الميزانية العامة للدولة بنسبة 48%، تأتي بعدها الجباية العادية بنسبة 30%، لتليها المصادر غير الجبائية بنسبة 4%.

أما النسبة المتبقية 18% فتمثل نسبة عجز الإيرادات الإجمالية المتاحة المقدرة بـ 719 5 مليار دج في تمويل النفقات العامة المقدرة بـ 980.2 6 مليار دج، أي بمقدار عجز قدره 261.3 1 مليار دج.

واعتمادا على الجدول رقم (03) لدينا وضعية الميزانية العامة للدولة خلال فترة الإصلاحات الجبائية العادية (2015-2018) كالتالي:

1. وضعية الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2015

اعتمادا على الجدول رقم (04) لدينا وضعية الميزانية العامة للدولة كالتالي:

- مجموع النفقات 656.3 7 مليار دج.
- الإيرادات الجبائية البترولية 373.5 2 مليار دج.
- الإيرادات الجبائية العادية 2354.7 مليار دج.
- الإيرادات غير الجبائية 374.9 مليار دج.

الشكل رقم06: دائرة نسبية توضح نسبة تمويل النفقات العامة لميزانية الدولة اعتمادا على الإيرادات المتاحة لسنة 2015.

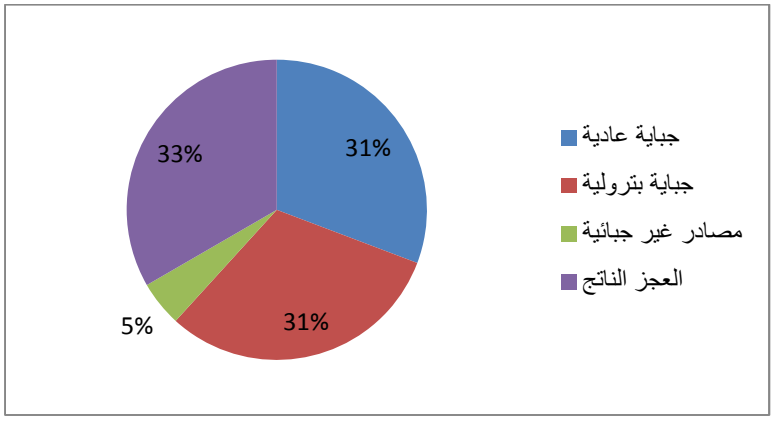

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3).

✓ نسبة تمويل المصادر الجبائية العادية $\% 31 = 100 \times \frac{2354,7}{7656,3}$

✓ نسبة تمويل المصادر الجبائية البترولية $\%31 = 100 \times \frac{2373,5}{7656,3}$

✓ نسبة تمويل المصادر غير الجبائية $\%05 = 100 \times \frac{374,9}{7656,3}$

أما النسبة المتبقية 33% فتمثل نسبة عجز الإيرادات المتاحة في تمويل خزينة الدولة، الذي قدر بـ 553.2 2 مليار دج.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن عجز ميزانية الدولة المقدر بنسبة 33% ارتفع مقارنة مع عجز السنة الماضية المقدر بنسبة 18% و بهذا الارتفاع الحاد يكون قد فاق نسبة تمويل كل من الجباية البترولية والجباية العادية بنسبة تمويل متعادلة لكل منهما المقدرة بـ 31%، وارتفاع نسبة تمويل المصادر غير الجبائية بنسبة 1% مقارنة مع نسبة تمويلها في السنة الماضية المقدرة بنسبة 4%، ويرجع سبب تفاقم العجز للتراجع الذي شهدته مداخيل الجباية البترولية المقدرة بنسبة 31% مقارنة مع نسبة تمويلها خلال السنة الماضية

المقدرة بـ 48% أي بنسبة تراجع قدرت بـ 17 %، وازدياد حجم النفقات العامة للدولة بمقدار 676.1 مليار دج، في مقابل ذلك شهدت الجباية العادية تحسنا طفيفا في مداخيلها المقدرة بـ 31% مقارنة مع مداخيلها في السنة الماضية بنسبة 30% أي بمقدار زيادة قدره 1%. و فيما يلي دراسة لنسبة تغطية عجز ميزانية الدولة اعتمادا على الارتفاع في قيمة الإيرادات الجبائية العادية في ظل الإصلاحات الجبائية المعتمدة خلال سنة 2015، و ذلك بإتباع الخطوات التالية:

أ- نقوم بحساب مقدار الارتفاع في حصيلة الإيرادات الجبائية العادية بين السنة n والسنة n-1.

ب- نقوم بجمع مقدار الارتفاع في حصيلة الإيرادات الجبائية العادية والعجز للسنة n.

ج-للحصول على نسبة تغطية العجز اعتمادا على قيمة الارتفاع في الإيرادات الجبائية العادية، نقوم بتقسيم قيمة هذا الارتفاع على قيمة الارتفاع نفسه مضاف إليه قيمة العجز للسنة n، وذلك حسب العلاقة التالية:

$$\frac{\text{مقدار الإرتفاع في الإيرادات الجبائية العادية}}{\text{مقدار الارتفاع في الإيرادات الجبائية العادية+ العجز}} \times 100$$

اعتمادا على الجدول رقم (03) نجد أن الإيرادات الجبائية العادية خلال سنة 2015 ارتفعت بقيمة 276 مليار دج، وعليه وبالتعويض في العلاقة السابقة نجد:

$$\frac{276}{2553,2+ 276} \times 100 = 9,75.$$

ومنه نسبة تغطية العجز اعتمادا على الارتفاع في قيمة الإيرادات الجبائية العادية خلال سنة 2015 هي: 9.75%.

2. وضعية الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2016

اعتمادا على الجدول رقم (04) لدينا وضعية الميزانية العامة للدولة كالتالي:

- مجموع النفقات: 383.6 7 مليار دج.
- إجمالي المداخيل الجبائية العادية: 422.9 2 مليار دج.
- إجمالي المداخيل الجبائية البترولية: 781.6 1 مليار دج.
- إجمالي المداخيل غير الجبائية: 838.2 مليار دج.

الشكل رقم 07: دائرة نسبية توضح نسبة تمويل النفقات العامة لميزانية الدولة اعتمادا على الإيرادات المتاحة لسنة 2016.

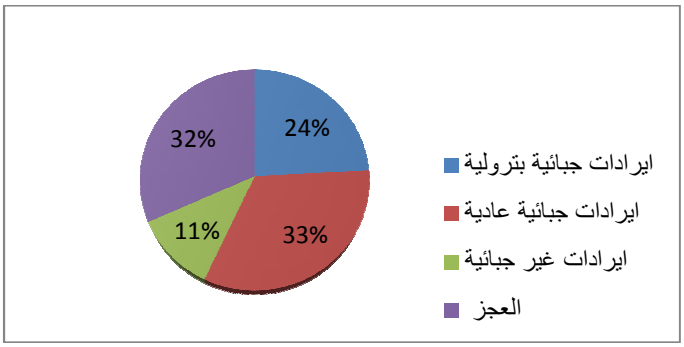

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم03.

- ✓ نسبة تمويل المصادر غير الجبائية: $\%\mathbf{11} = \mathbf{100} \times \frac{\mathbf{838,2}}{\mathbf{7383,6}}$
- ✓ نسبة تمويل الجباية البترولية $\%\mathbf{24} = \mathbf{100} \times \frac{\mathbf{1781,6}}{\mathbf{7383,6}}$
- ✓ نسبة تمويل الجباية العادية: $\%\mathbf{33} = \mathbf{100} \times \frac{\mathbf{2422,9}}{\mathbf{7383,6}}$

أما النسبة الباقية المتمثلة في 32% فهي النسبة غير المغطاة بقيمة 2 553.2 مليار دج.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) أن عجز ميزانية الدولة المقدر بنسبة 32% انخفض مقارنة مع عجز السنة الماضية المقدر بنسبة 33%، و ارتفاع المداخيل الجبائية العادية من 31% خلال السنة الماضية إلى 33% خلال هذه السنة، وارتفاع نسبة تمويل المصادر غير الجبائية من 5% خلال السنة الماضية إلى 11% خلال هذه السنة، ويرجع سبب انخفاض العجز رغم استمرار تراجع مداخيل الجباية البترولية إلى التحسن الذي شهدته إيرادات الجباية العادية من جهة أخرى، والتحسن في الإيرادات غير الجبائية من جهة أخرى، وكذا انخفاض حجم النفقات العامة بمقدار 272.7 مليار دج بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة جراء الأزمة النفطية سنة 2014.

و فيما يلي دراسة لنسبة تغطية عجز ميزانية الدولة اعتمادا على الارتفاع في قيمة الإرادات الجبائية العادية:

حسب العلاقة: $\mathbf{100} \times \frac{\text{مقدار الإرتفاع في الإيرادات الجبائية العادية}}{\text{مقدار الارتفاع في الإيرادات الجبائية العادية + العجز}}$

واعتمادا على الجدول رقم (03) نجد أن الإيرادات الجبائية العادية خلال سنة 2016 ارتفعت بقيمة 68.2 مليار دج وعليه وبالتعويض في العلاقة السابقة نجد:

$$\mathbf{100} \times \frac{68.2}{2340.4 + 68.2} = 2.83.$$

و منه نسبة تغطية العجز اعتمادا على الارتفاع في قيمة الإيرادات الجبائية العادية خلال سنة 2016 هي 2.83 %.

3. وضعية الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2017

اعتمادا على الجدول رقم (04) لدينا وضعية الميزانية العامة للدولة كالتالي:

- مجموع النفقات: 7389.3 دج.
- إجمالي المداخيل الجبائية العادية: 663.1 2 مليار دج.
- إجمالي المداخيل الجبائية البترولية: 372.5 2 مليار دج.
- إجمالي مداخيل الإيرادات غير الجبائية: 147.2 1 مليار دج.

الشكل رقم (08): دائرة نسبية توضح نسبة تمويل النفقات العامة لميزانية الدولة اعتمادا على الإيرادات المتاحة لسنة 2017.

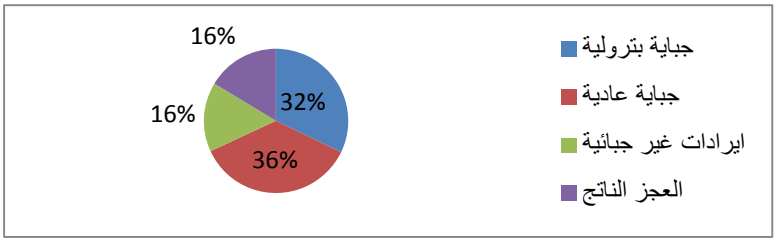

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

- ✓ نسبة تمويل المصادر الجبائية العادية $\%36 = 100 \times \frac{2663,1}{7389,3}$
- ✓ نسبة تمويل المصادر الجبائية البترولية $\%32 = 100 \times \frac{2372,5}{7389,3}$
- ✓ نسبة تمويل المصادر غير الجبائية $\%16 = 100 \times \frac{1147,2}{7389,3}$

أما النسبة الباقية المتمثلة في 16% فهي النسبة غير المغطاة لقيمة العجز المقدر بقيمة 1206.5 دج. نلاحظ من خلال الشكل رقم (8) أن عجز ميزانية الدولة المقدر بـ 16% انخفض مقارنة مع عجز السنة الماضية المقدر بنسبة 32%، وارتفاع نسبة المداخيل الجبائية العادية من 33% خلال السنة الماضية إلى 36% خلال هذه السنة، وكذا نسبة تمويل المصادر غير الجبائية من 11% خلال السنة الماضية إلى 16% خلال هذه السنة، كما نلاحظ ارتفاع نسبة مداخيل الجباية البترولية مقارنة مع نسبة مداخيلها للسنة الماضية بنسبة ارتفاع قدرت بـ 8% لتبلغ نسبة 32% مقارنة بالسنة الماضية التي بلغت نسبتها 24%.

وفيما يلي دراسة لنسبة تغطية عجز ميزانية الدولة اعتمادا على الارتفاع في قيمة الإيرادات الجبائية العادية حسب العلاقة:

$$100 \times \frac{\text{مقدار الإرتفاع في الإيرادات الجبائية العادية}}{\text{مقدار الارتفاع في الإيرادات الجبائية العادية + العجز}}$$

واعتمادا على الجدول رقم (03) نجد أن الإيرادات الجبائية العادية خلال سنة 2017 ارتفعت بقيمة 240.2 مليار دج وعليه وبالتعويض في العلاقة السابقة نجد:

$$16.60 = 100 \times \frac{240.2}{1206.5+240.2}$$

ومنه نسبة تغطية العجز اعتمادا على الارتفاع في قيمة الإيرادات الجبائية العادية خلال سنة 2017 هي: 16.60%.

4. وضعية الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2018

اعتمادا على الجدول رقم (04) لدينا وضعية الميزانية العامة للدولة كالتالي:

- مجموع النفقات: 7726.3 دج.
- إجمالي المداخيل الجبائية العادية: 2 648.5 مليار دج.
- إجمالي المداخيل الجبائية البترولية: 2 887.1 مليار دج.
- إجمالي مداخيل الإيرادات غير الجبائية: 1 215.7 مليار دج.

الشكل رقم (09): دائرة نسبية توضح نسبة تمويل النفقات العامة لميزانية الدولة اعتمادا على الإيرادات المتاحة لسنة 2018.

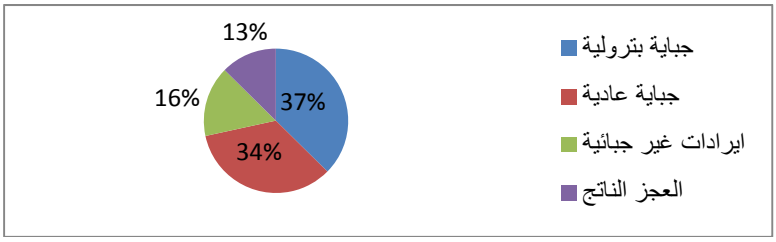

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

- ✓ نسبة تمويل المصادر الجبائية العادية $\%34 = 100 \times \frac{2648,5}{7726,3}$
- ✓ نسبة تمويل المصادر الجبائية البترولية $\%37 = 100 \times \frac{2887,1}{7726,3}$
- ✓ نسبة تمويل المصادر غير الجبائية $\%16 = 100 \times \frac{1215,7}{7726,3}$

نلاحظ من خلال الشكل (9) أن عجز ميزانية الدولة المقدر بنسبة 13% انخفض مقارنة مع عجز السنة الماضية المقدر بنسبة 16%، وانخفاض نسبة تمويل مداخيل الجباية العادية من 36% خلال السنة الماضية إلى 34% خلال السنة محل الدراسة، كما نلاحظ ارتفاع نسبة تمويل مداخيل الجباية البترولية من 32% خلال السنة الماضية إلى 37% خلال هذه السنة، في حين حافظت مداخيل الإيرادات غير الجبائية على نفس نسبة التمويل بمقدار 16% خلال السنة الحالية والسنة الماضية بالرغم من ارتفاع قيمة عائداتها بمقدار 68.5 مليار دج وذلك بسبب ارتفاع قيمة النفقات العامة.

خاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة تحليل ميزانية الدولة العامة و سبب العجز الذي يعود أساسا إلى تراجع الحصيلة الجبائية البترولية، وبعد ذلك تمت دراسة مدى إسهام الارتفاع المستمر للحصيلة الجباية العادية في تغطية هذا العجز و التي لم تكن بالكافية، ما يبرهن بقاء تبعية الميزانية العامة للجباية البترولية.

وقد سمحت هذه الدراسة من ابراز النتائج التالية:

- يعتمد التمويل الجبائي في الجزائر على مداخيل الجباية اليترولية ومداخيل الجبائية العادية.
- تتأثر ميزانية الدولة في الجزائر بتقلبات أسعار البترول ذلك لاعتمادها بشكل كبير على مداخيل الجباية البترولية أكثر من مداخيل المصادر الأخرى المعتمدة في التمويل، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزانية الدولة اثر انخفاض أسعار البترول الذي تسببت فيه الأزمة النفطية سنة 2014 هذا ما يبرهن تبعية ميزانية الدولة في الجزائر للجباية البترولية.
- شملت الاصلاحات الجبائية العادية في ظل الإصلاحات المعتمدة خلال الفترة 2015-2018 جميع انواع الضرائب والرسوم وكذا حقوق التسجيل والطابع بهدف رفع المحصول الجبائي العادي.
- الاصلاحات الجبائية زادت من قيمة المحصول الجبائي.
- غطت الإيرادات الجبائية العادية في ظل الاصلاحات المعتمدة نسبة من العجز الا انها لم تكن بالكافية لمواجهة تفاقم العجز بصفة كلية.

وعليه نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية نظرا لاستقرار مداخيلها وميولها نحو الثبات واستمرارية تدفقاتها، على عكس الجباية البترولية، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة مرونة اسعار النفط.
- العمل على تفعيل بعض الضرائب التي من شانها الرفع من المحصول الجبائي العادي كالضريبة على الثروة والضريبة على الاملاك.
- العمل على خلق مصادر وأوعية جبائية أخرى، ذلك عن طريق توسيع النشاط الاقتصادي.
- مراجعة النظام الجبائي العادي وتجنب رفع قيمة ونسب الضرائب، ذلك لتفادي الوقوع في ما يعرف بالضريبة تقتل الضريبة.
- ضرورة تجنب الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة نظرا لما تنتجه من مخاطر العجز نتيجة عدم استقرار اسعار النفط.

الهوامش

[1] رضا خلاصي، **شذرات المالية العامة**، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016 ص 162.

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص111.

[3] المادة 3 من قانون المحاسبة العمومية 90 – 20 المؤرخ في 24 محرم الموافق لـ 15 أوت 1990.

[4] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 17.

[5] محمود بيداوي، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائر 1991 – 2010**، رسالة ماجستير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013 – 2014، ص 31.

[6] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 117.

[7] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 117.

المراجع:

1. رضا خلاصي، **شذرات المالية العامة**، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
2. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
3. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
4. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
5. محمود بيداوي، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائر 1991 – 2010**، رسالة ماجستير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013 – 2014.
6. المادة 3 من قانون المحاسبة العمومية 90 – 20 المؤرخ في 24 محرم الموافق لـ 15 أوت 1990.
7. تقارير بنك الجزائر للفترة (2012-2018).